بريكس والتوظيف الواقعي الليبرالي لمقاومة الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي

أ.د. سرمد الجادر*
يونس مؤيد يونس**
باحثان وأكاديميان من العراق

* كلية العلوم السياسية ـ جامعة النهرين
** طالب دكتوراه كلية العلوم السياسية ـ جامعة النهرين

المقدمــة

بعد سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي بتفكك الاتحاد السوفيتي واتسام النظام الدولي بالقطبية الاحادية، واتباعها سياسات واستراتيجيات واقعية وليبرالية متنوعة لإدامة السيطرة على النظام الدولي لتبقى هي المتحكمة فيه، وتكون القوى الاخرى تبعاً لها بما يحقق مصالحها القومية لمنع ظهور منافس لها، وهو المسار الاستراتيجي الذي ترغب في ادائه، لكن نظراً لتنوع القوى الفاعلة في النظام الدولي وعمليات انتشار القوة في القرن الحادي والعشرين نتيجة السيولة الدولية وعدم وجود السيطرة الصلبة التي كانت عبر مدة الحرب الباردة، فضلاً عن انكشاف القوى في النظام الدولي ما جعل التوازن الاستراتيجي يقصد به التعادل النسبي وليس التعادل المطلق، فالقوة الصغيرة قد توازن القوة الكبيرة، ومقاومة القوى المسيطرة في النظام الدولي، وهو ما جعل العديد من القوى الفاعلة الجديدة تتجمع وتتكتل في بريكس.

اهمية البحث: بيان اهمية الدور الذي يؤديه تكتل بريكس في النظام الدولي لاسيما وانه انطلق من منطق جمع بين افتراضات النظرية الواقعية والليبرالية لإقامة التوازن والمؤسسات العابر للإقليمية التي تدعم السلام للاتجاه نحو التعديل الهادئ للنظام الدولي.

اشكالية الدراسة: تتمثل اشكالية الدراسة في حالة الاختلالات التي يتعرض لها النظام الدولي الليبرالي- الرأسمالي المنشئ بعد الحرب العالمية الثانية والمستمر

في السيطرة إلى الوقت الراهن، وعدم قدرته السيطرة على الازمات الاقتصادية التي تحدث فيه وانعكاساته على اداء الاقتصاد العالمي، ليدفع قوى بريكس التي كان اثر الازمة اخف عليها لتعديل النظام الاقتصادي والنقدي الدولي في ضوء الجمع بين فلسفة الناظم الليبرالي وفلسفة قوى بريكس الاقتصادية، ويحاول البحث الاجابة على ذلك عبر الاسئلة الآتية:

- ما الافتراضات الواقعية والليبرالية التي اقامت على اساسها تكتل بريكس؟
- ما القوى الفاعلة في تكتل بريكس وطبيعة نظرتهم للنظام الدولي؟
- كيفية مقاومة تكتل بريكس السيطرة الأمريكية على النظام الدولي؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مؤداها ان لكل فعل رد فعل مساوي نسبي له في المقدار وعكسه في الاتجاه، والازمة الاقتصادية لعام 2008 والاختلالات السياسات الأمريكية للسيطرة على النظام الدوليدفع قوى بريكس التعديلية بإقامة الخطوات تلو الخطوات باتجاه اقامة مؤسسات جديدة لتقويم الاداء الاقتصادي العالمي، والسير لإنشاء نظام دولي مغاير للناظم الموجود حالياً بصوة هادئة.

منهج البحث: من اجل الاجابة على التساؤلات التي تبناها البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي – التحليلي لأثبات كيفية مقاومة تكتل بريكس للهيمنة الأمريكية على النظام الدولي.

هيكلية البحث: بناء على تحديد الباحث لأهمية الدراسة والاشكالية والفرضية التي انطلق منها فقد توزعت هيكلية الدراسة إلى ثلاثة محاور فضلاً عن مقدمة وخاتمة تضمنت الاستنتاجات التي تم توصل اليها، فخص المحور الاول بريكس والمقاربة الواقعية –الليبرالية، وتناول المحور الثاني بريكس والقوى الفاعله فيه، وتضمن المحور الثالث مقاومة بريكس الهيمنة الأمريكية

المحور الأول: بريكس والمقاربة الواقعية - الليبرالية

رغم التعريفات المتعددة للمقاربة الواقعية في التفاصيل الا انها تشترك في مقدمات مركزية هي: الانانية، وغياب الحكومة العالمية، والفوضى، والوضع المركزي للدولة، وهو ما يتطلب اولوية القوة والأمن في الحياة السياسية؛ نتيجة دوافع المنافسة والريبة والمجد، ويقود الارتباط بين هذه العناصر إلى حرب الجميع ضد الجميع[1].

(1) جاك دونللي، الواقعية، في مجموعة مؤلفين، نظريات العلاقات الدولية، ترجمة محمد صفار، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2014، ص52.

ويذهب هانز مورغنثاو ان الهدف من ذلك الوصول إلى المكانة الدولية التي ترغب فيها الدولة للتأثير على الدول الأخرى بالقوة التي تملكها بصورة فعلية أو بالقوة التي تعتقد أو تريد من الآخرين ان يعتقدوا انها تملكها، ويؤدي التطلع إلى المكانة والسلطان في النظام الدولي الحفاظ على الوضع القائم أو الاطاحة به بحكم الضرورة عبر التوازن؛ كونه ينشئ استقراراً غريباً في العلاقات بين الدول، ويكون هناك حاجة دائمة إلى اعادة فرضه لتأكيد تحرر أية دولة من سيطرة دولة اخرى[2].

(2) انور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، العراق، 2007، ص ص250ـ 251.

وشهدت النظرية الواقعية تطوراً في مفاهيمها عبر مفكريها كينث والتز الذي ساهم في تطور النظرية الواقعية الجديدة وسميت بالواقعية البنيوية، فضلا عن روبرت غيلين الذي ساهم بأفكاره في الواقعية الميركنتالية، فالواقعية الجديدة البنيوية تنطلق من النظام الدولي كوحدة للتحليل والفوضوية في البيئة الدولية، في حين الواقعية الميركنتالية تركز على العامل الاقتصادي كأساس لتفسير النظام الدولي عبر جعل القوة الاقتصادية اساس لتفسير شكل العلاقة بين الدول، بل ولمقاومة الهيمنة في النظام الدولي التي تمارسها احدى القوى الفاعلة المسيطرة عليه[3]، وتنبأ كينث والتز بان الحرب الباردة ستستمر؛ لكونها متجذرة بقوة في هيكل السياسة الدولية مادام هيكل النظام الدولي مستمراً مرتكزاً على تنظيم العلاقة بين اكثر من لاعب[4].

(3) علي زياد العلي، علي زياد العلي، المرتكزات النظرية في السياسة الدولية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017، ص ص205ـ206.

(4) علي الجرياوي ولورد حبش، النظرية الواقعية في مواجهة احادية القطبية الاحادية، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد38، 2019، ص29.

ونتيجة لذلك فان القوى تسعى إلى تغيير الوضع القائم نتيجة عدم رضاها في ظل ما يشهده النظام الدولي من تحولات للقوة بين قواه الفاعلة، ويعد كينيث اورغانسكي المؤسس النظري الأول لمفهوم تحول القوة عبر نظرية انتقال القوة في كتابة الصادر عام 1958 وهي النظرية التي تتضمن الافتراض الرئيس وهي ان المنافسة بين الدول توجهها المكاسب النهائية المحتملة من التعاون أو الصراع أو التنافس، وان غاية الأمم ليس زيادة قوتها قدر المستطاع كما تزعم نظرية توازن القوى بل زيادة المكاسب قدر الإمكان[5].

(5) يونسي وليد، دور مجموعة بريكس كقوة صاعدة وتأثيرها في النسق الدولي، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2018/6/2، شبكة المعلومات الدولية-انترنيت- https://democrat_icac.de.

اذ هناك فرق بين دول الوضع القائم والقوى التعديلية، فالقوى العظمى تكون ميالة إلى الحفاظ على الوضع القائم لاستمرار هيمنتها، في حين القوى التعديلية – الصين وروسيا الاتحادية- فضلاً عن الهند والبرازيل وجنوب افريقيا الساعين إلى تعديل النظام الدولي الاحادية القطبية إلى التعددية لكن ليس لديها القدرة على المواجهة المنفردة بل لا بد ان تكون مجتمعة وفقاً لمنظور تحول القوة، فان الدول كافة باستثناء الولايات المتحدة الامريكي هي قوى تعديلية، لذلك فان واقعية جون ميرشايمر الدفاعية تعد ان كل نزاع أو نزاعات تكون الولايات المتحدة الأمريكية طرفاً فيها تحدياً للوضع القائم من قبل الطرف أو الاطراف الاخرى، والقوى

التعديلية ليست بالضرورة ان تكون في خصام مع الجماعة الدولية بل تأخذ منها ما يحقق اهدافها وان تشاركها المعايير المشتركة[6].

لذلك يحافظ التعديليون على مبدأ التوازن مرتكز رئيس في النظرية الواقعية في ظل استمرار الولايات المتحدة الأمريكية كقوى عظمى في النظام الدولي من وجهة نظرهم وتحول القطبية الاحادية من لحظة عابرة إلى وضعية مستمرة، ولكنهم قاموا بتحوير دلالاته مستخدمين التوازن الناعم الذي استعاره ستيفن والت وتقديمه مدخلاً نظرياً تعديلياً على النظرية الواقعية ليمكنها تفسير استمرارية عدم التوازن المرافق للأحادية القطبية الأمريكية في ظل عدم ثقة الدول ببعضها والالتزامات التي يفرضها التحالف الصلب، لاجئة إلى الاساليب والوسائل المؤسسية والدبلوماسية والاقتصادية فيمكنها ان تتعاون وتناور دبلوماسياً، وايجاد شراكات اقتصادية وتكتلات تجارية تستثني مشاركة القوى العظمى لعرقلة هيمنة القوى المسيطرة على النظام الدولي[7].

وهذه التكتلات والمؤسسات الجديدة تسعى لزيادة القوة والنفوذ، اذ ينطوي المفهوم التقليدي للموازنة اعادة توزيع كل من القيم المطلقة والنسبية في امور الدولة، في حين المفهوم الحديث للموازن عبر التكتلات والشراكات والمؤسسات هو لتأمين صعود القوى الاقليمية مقارنة بمنافسيها وفق المنظور الواقعي لإنشاء التوازن اي تأكيد الاختلاف الرئيس المكرس في النظام الدولي[8].

وعلى الرغم من تزمت الواقعيين بالقوة مرتكز رئيس الا ان ذلك لم يمنعهم من الاستجابة للمتغيرات المعرفية والبراديمات الفكرية لمستجدات الواقع الدولي، والدليل على ذلك عدم دخول الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي مدة الحرب الباردة بحرب ساخنة مباشرة، فجددت الواقعية من مغالطاتها الفكرية حسب كينيث والتز لمفهوم القوة بإدخال التركيب الفوضوي المعتمد على ميكانزم التفاعل بين اطرافه، وادخال البعد الاقتصادي كمتغير قوة، وحاول تثبيت موقع الواقعية امام تفسيرات السلوكيين والليبراليين للتعايش السلمي والسلام والبراغماتية لتعديل النظام الدولي[9].

ويعد كل من ايمانؤيل كانت وبنثام من طليعة انصار المذهب الليبرالي اذ عارضا همجيه العلاقات الدولية على حد وصفهما «حالة الوحشية التي لاتخضع لها قانون»، وهذا النفور من الوحشية قادتهما لوضع خطط السلام الدائم والمواجهة الهادئة؛ لان قوانين الطبيعة تفرض الانسجام والتعاون بين الدول وبدون الانسجام

(6) لمزيد من التفاصيل ينظر: ستيف تشان، الواقعية والتعديلية والدول العظمى، المجلة العربية للدراسات الدولية، بيروت، العدد1، 2006، ص ص47ـ28.

(7) علي الجرياوي ولورد حبش، مصدر سبق ذكره، ص ص39ـ40.

(8) فاطمة أمحمدي، الدبلوماسية الاقتصادية للقوى الصاعدة: دول البريكس أنموذجاً، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد212، 2018، ص41.

(9) انور محمد فرج، مصدر سبق ذكره، ص ص250ـ251.

والتعاون فان الصراعات تكون مستعرة نتيجة الطبيعة العدوانية للدول لتحقيق اكبر المكاسب[10].

(10) تار طه عثمان، النظرية الليبرالية والعلاقات الدولية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، العراق، 2013، ص22.

وعبر استغلال مضمون هذه النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية من قبل دول بريكس لاسيما القيادية الصين وروسيا الاتحادية والهند ذات التأثير الكبير، فضلاً عن البرازيل وجنوب افريقيا كقوى ناشئة جديد في الساحة الدولية، وتحليل اثر ذلك بفضل ما يمتلكه الطرف القائم بالتأثير بجمله من عناصر القوة والقدرة والامكانات والمبادرة وعقيدة التأثير والتحالفات المرنة والهيبة التي تدفع الطرف صاحب التأثير على ايقاع التأثير في الاتجاه الآخر[11].

(11) علي زياد العلي، مصدر سبق ذكره، ص99.

واستمرت افكار المدرسة الواقعية تمارس نفوذها وسطوتها في العلاقات الدولية لحين تشدين المدخل الليبرالي، وان سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية أي الموضوعات التي تبرز نطاق التعاون أو الصراع أو التنافس بين الفاعلين الدوليين في سعيهم لتحقيق اهداف الثروة والرخاء والمكانة وتغير الهيمنة الاحادية، لاسيما وان الاعتماد المتبادل اضحت ظاهرة يتميز بها النظام الدولي المعاصر لزيادة درجة التعرض للصدمات الاقتصادية المتأتية من العالم الخارجي، وان مستوى الاداء الاقتصادي في أي بلد لايتوقف على ما يحدث داخله بل على ما يحدث في البلدان الاخرى في علاقات تجارية ومالية، ويوازي الاعتماد المتبادل بين الفاعلين توازن القوى عند الواقعيين[12].

(12) انور محمد فرج، مصدر سبق ذكره، ص ص269ـ270، ص ص281ـ 282، ص291.

وتعتمد القوى الصاعدة على افتراضات النظرية الليبرالية في انشائها تجمع بريكس على عد ان الفرد الاطار المرجعي الرئيس الذي يتم حوله تنظيم الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وانطلاقاً من هذه الانطولوجيا الليبرالية فان التركيز ينصب على نمط الدولة الافضل لحماية الحقوق الفردية وتعزيز الرفاهية والمعايير والمؤسسات الدولية التي تؤدي إلى انشاء تعاون دائم بين الدول ونوع الاقتصاد المتبادل قادر على تحقيق هدفي الرخاء والسلام المتلازمين عبر التعاون بين الانظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية الآخذة بمبدأ اقتصاد السوق؛ لأنه يمكن للقانون والمؤسسات والمعايير الدولية ان تخفف سلوك الدول التنافسي في ظل العالم المضطرب عبر الحوافز الاقتصادية[13].

(13) فيديا نادكارني، الشراكات الاستراتيجية في آسيا توازنات بلا تحالفات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2014، ص23.

وادت التحولات الجديدة بعد الحرب الباردة إلى ظهور مفاهيم اكدت على اهمية التعاون والتنسيق بين الدول بديلاً عن الفوضى والصراع التي هيمنت على تحليلات الواقعيين في نظرتهم للعلاقات الدولية، وتعد الظاهرة التكاملية احدى

مستويات التفاعلات الدولية، ومفهوم العابر للإقليمية ذات البعد الاقتصادي احدى الاتجاهات المهمة في العلاقات الاقتصادية المعاصرة، وهذه التجمعات العابرة للإقليمية تفسرها نظرية الوظيفة لصاحبها ارنست هانس الذي قدم مفهوم الانتشار تفسيراً للتداخل بين العوامل الاقتصادية والسياسية والعسكرية بشكل تدريجي[14].

واشار جوزيف ناي إلى تأثير الاطراف الفاعلة في تخطي الحدود الوطنية، وانشاء مفهوم الترابط، ولما سبق اثر في اقرار الليبرالية بالتفاعلية والتعددية الدولية، واعترافها بمستويات التحليل الجديدة التي لم تقرها الليبرالية التقليدية أو المؤسسية، وهي ان العقلانية التي تتسم بها الدول هي التي تدفعهم لحل مشكلاتها في النظام الدولي بالتعاون والتكامل عبر وجود مؤسسات وتكتلات بين القوى المنسجمة لضبط سلوكهم وسلوك الاطراف الآخرين[15].

والقوى التي تشكل التجمعات لتغيير هيكل النظام الدولي بصورة هادئة – التوازن الناعم- إلى جانب استمرارها في التوازن الصلب، تنطلق من فرضية ان المؤسسات والتجمعات والشراكات يزداد عددها وتنمو قدرتها على الضغط على الدول لكي تتعاون مع بعضها، وتتغلغل داخل البيئة الدولية وتغيير المؤسسات القائمة وانشاء مؤسسات جديدة لتتمكن من الحفاظ على نصيبها من القوة العالمية إن لم تزده، وما المؤسسات في حقيقتها الا ميادين لاستعراض علاقات القوة لكبح التنافس الأمني العالمي الصلب وتقلل الفوضوية التي تفعلها القوى المسيطرة في النظام الدولي بفعل العولمة منتج القوى المسيطرة، وتحولها إلى لاعبين هامشين في السياسة الدولية بمرور الوقت[16].

وان نجاح التوازن الناعم يستلزم شروط ثلاث يحددها ت. ف. بول وهي: **اولاً:** تزايد اهمية القوة المتزعمة وسلوكها العسكري لكن دون ان يشكل تحدياً حقيقياً لهيمنة القوى المسيطرة على النظام الدولي، **ثانياً:** ان تكون الدول المسيطرة مصدراً رئيساً للسلع الاساسية على المستوى الاقتصادي والأمني بحيث لايمكن استبدالها أو التحرر من نفوذها، **ثالثاً:** الا تكون المجابهة مع القوى المسيطرة امراً يسيراً؛ لان جهود التوازن التي تبذلها الاطراف اضعف من ان تحدث تغييراً في المدى القصير أو لان هذه الاطراف لاتستخدم الوسائل العسكرية في المنافسة بشكل مباشر وعلني، بل تسعى إلى تبوء مكانة الوصيف الدولي للقوى المهيمنة، ومن ثم الالتحاق بالطرف المهيمن وتقوية الروابط المؤسسية فيما بينها وبين الطرف المسيطر لتحاشي ردود الافعال الثأرية[17]، في ظل استيعابهم للأثار الإيجابية للعولمة المؤدية إلى الأمن في ظل تقليص الفوارق بين الشعوب والسماح بفهم الآخرين بصورة

(14) عبدالحق دحمان، التحالف الشرقي المعتدل: منظمة شنغهاي للتعاون والتوجه نحو العالمية، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد12، 2015، ص93.

(15) وصفي محمود عقيل، التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة، مجلة دراسات للعلوم الانسانية والاجتماعية، الاردن، العدد1، 2015، ص107.

(16) جون ميرشايمر، مأساة سياسات القوى العظمى، ترجمة مصطفى محمد قاسم، جامعة الملك سعود للنشر، الرياض، 2012، ص ص455ـ456.

(17) دانييل فليمس، الخيرات الاقليمية والدولية للسياسة الخارجية البرازيلية بعد مرحلة القطب الواحد، في محمد عبد العاطي محرراً، البرازيل القوة الصاعدة من اميركا اللاتينية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2010، ص94.

افضل، منشأةً روابط اقتصادية متزايدة ذات نفع متبادل تتضرر في حالة قيام الحرب بالقوة الصلبة، أي ان مصالح السوق وراس المال يقف عائق امام الحرب، لكن مع ذلك التاريخ لايسير في اتجاه متفائل مثل هذا؛ لان فكرة استخدام الاقتصاد كسلاح في خدمة الاهداف السياسية للدولة اهملت من قبل اقتصادي النظرية الليبرالية عندما قدم الباحث السياسي الاقتصادي هيرشمان هشاشة الاقتصاديات الوطنية امام استخدام السلاح الاقتصادي (حصص- رقابة على المبادلات- استثمار رؤوس اموال) من قبل دولة او دول عدة[18].

(18) لمزيد من التفاصيل ينظر: جاك فونتانال، العولمة الاقتصادية والامن الدولي: مدخل إلى الجيو اقتصاد، ترجمة محمود براهم، دار المطبوعات الجامعية للنشر، الجزائر، ط2، 2009، ص8، ص ص25ـ26.

ان ملاحظي الاقتصاد الدولي حتى وان اتفق جميعهم على الاعتراف بتضاعف التوافقات الاقتصادية الدولية بدفع من الشركات المتعددة الجنسيات، وانتشار التكنولوجية للمعلومات والاتصالات التي تدفع نحو فتح الحدود، الا انهم لايصلون إلى النتيجة ذاتها؛ لان دور الدولة سيعود إلى صدارة الساحة الاقتصادية وهو ما جعل الدول السلطوية التي تأخذ باقتصاد السوق تسعى إلى التجمع والتكتل الاقتصادي مع الدول الديمقراطية، فتنافسية امة ما تقوم اكثر فاكثر على المزايا المبنية المتعلقة بمستوى التكوين والبحث والتنوير والهياكل القاعدية للدولة وكلها ميادين تؤدي السلطات العمومية دوراً رئيساً فيها[19].

(19) المصدر نفسه، ص ص31ـ32.

واصبحت المنظومات السياسية الاقتصادية الحجر الاساس الذي تقام عليه خطط بناء الثقة؛ لأنها تضفي طابعاً قانونياً نسبياً على المعايير والمبادئ التي تضعها وتفرض قيوداً رسمية على افعال الدول وتصرفاتها، فان كان المهم لهذه الدولة أو تلك توظيف الادوات السياسية والاقتصادية التي تعتمدها هذه المنظومات؛ لكونها تملك الدرجة ذاتها من الاهمية التي تملكها الادوات العسكرية لتغيير التوازن الاستراتيجي ومن ثم بناء نظام دولي بديلا للنظام الدولي المسيطر عليه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة[20].

(20) جيرايمي هيرد وبال دوناي، الأمن الدولي والقوى العظمى والنظام العالمي، في جيرامي هيرد محرراً، القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين: رؤى متنافسة للنظام العالمي، مركز الامارات للدراسات السياسية والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2013، ص25.

ولم تعد ساحة الصراع بين الاطراف الدولية مقتصرة على الاسلحة التقليدية بل اصبح الصراع حول القوة الاقتصادية بشقيها الناعم والصلب ادوات للتنافس بين القوى الدولية، واتجاه اطراف النفوذ في عالم العلاقات الدولية إلى تشكيل تحالفات وشراكات ومنظومات لها القدرة المتكافئة للمتنافسين الدوليين الكبار للحفاظ على أمنها القومي[21].

(21) ابو الفضل الاسناوي، سباق القوة في عالم العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد215، 2019، ص10.

ويبين المؤسسون الليبراليون عبر قبولهم الأطر العريضة للواقعية مع توظيف نظرية الاختيار العقلاني والمباراة للتنبؤ بسلوك الدول، وان التعاون بين الدول يمكن

تحسينه حتى في حالة عدم وجود لاعب مهيمن يستطيع فرض الانصياع للاتفاقات، وعند هؤلاء يخفف حالة الفوضى وجود انظمة ومؤسسات للتعاون الدولي التي تحقق مستويات اعلى من الانتظام والقابلية في العلاقات الدولية، ومن ثم تقدم النظرية الليبرالية الخطوط الارشادية للطريقة التي ينبغي ان تسلكها الدول التي تأخذ الحكومات الليبرالية وغير الليبرالية تحت قانون الشعوب المشتركة عبر تنظيم التعاون بين الدول ومنحة شكلاً رسمياً في صورة مؤسسات[22].

(22) سكوت بورتشيل، الليبرالية، في مجموعة مؤلفين، نظريات العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص100، ص ص104ـ105.

وبذلك اضحت المجموعة الدولية احدى الظواهر الاساسية المميزة للسياسات الدولية والنظام العالمي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، وابرز سمات هذه المجموعة الدولية هي الاستناد إلى نمط من المؤسسية المرنة، وللمرونة شقان هما: **الاول:** هو المستوى المحدود من البيروقراطية والهيراركية اي تجنب تأسيس بناء هيراركي أو الآمنات العامة الكبيرة، **والثاني:** الطابع غير القانوني وغير الالزامي، اي الاعتماد على الآليات الجماعية مثل آلية التوافق العام في اتخاذ القرارات داخل المجموعة، وتصاغ تلك القرارات بشكل اهداف يتم تنفيذها من قبل الدول الاعضاء[23].

(23) محمد فايز فرحات، الدول الصاعدة وتأثيراتها في النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد185، 2011، ص12.

ان المجموعات الدولية الصاعدة وفق نظرية العلاقات الدولية التقليدية تعتمد على افتراض انها ترتبط بمشروعات ورؤى صدامية مع النظام الدولي والمؤسسات الدولية التقليدية، التي تظن انها في طريقها إلى التفكك اذا لم يتوفر لديها الآليات التي تضمن استيعاب القوى المواجهة الصاعدة[24].

(24) المصدر نفسه، ص13.

اذ تلجأ الدول إلى استراتيجيات متعددة لمتابعة مصالحها القومية وتنفيذ سياستها الخارجية منها ما هو صراعي وتعاوني، ومنها ما يوظف الحياد ومنها ما يعتمد على التوازن سواء أكان ناعماً أم صلباً ومنها ما يقوم على التحالف مع القوى الاخرى ومنها ما يساير الركب أو المهادنة أو يستغرق التبعية، وهذا ما يسمى بمجمله التحوط الاستراتيجي الذي تلجأ اليه القوى الكبرى أو المتوسطة أو الصغرى، ويقصد به دخول الدولة المتحوطة ضد مصدر التهديد لأمنها القومي بما يمكنها من توظيف ميكانزمات التعاون مع القوى الاخرى التي لاتتطابق وجهات نظر الدولة المتحوطة بصورة كاملة بما يمكنها من الدخول في شراكة رسمية اقتصادية ومؤسسية ودبلوماسية ضد الدولة المهددة[25].

(25) ايمن ابراهيم الدسوقي، التحوط الاستراتيجي في الشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولي، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد215، 2019، ص30.

ويلفت الباحث باراج خانا الانتباه إلى العالم الثاني الذي يستخدم مصطلحاً دول نقطة التحول التي ستتمكن وفي فضاء جيوسياسي الدخول في تحالفات مع بعضها البعض فتمسك بزمام ميزان القوى، وأنموذجه ينطوي على انشاء نظام عالمي

واقعي يتعامل مع التهديدات الدولية، وهو ما يتفق معه الباحث فريد زكريا نتيجة الادوار المتعاظمة التي تقوم بها كل من الصين وروسيا الاتحادية والهند والبرازيل وجنوب افريقيا ليعكس تحولاً شديد الوقع والتأثير في المواقف والقوى الدولية، ليشهد النظام الدولي ليس ظاهرة معاداة الغرب وسياستها بل نظام عالمي لما بعد امريكا[26].

(26) جيرايمي هيرد وبال دوناي، مصدر سبق ذكره، ص ص38ـ39.

ذلك ان مفهوم العولمة لاينصرف إلى تبادل القيم والتواصل بين الانماط الحضارية او تمازج بين الثقافات بل قولبة العالم وفق قيم ومبادئ القافة الغربية على المستوى العالمي، اي تنميط الاشياء والافراد والمؤسسات في كل مكان على نمط عالمي واحد بعد الحرب الباردة ايذاناً بهيمنة الأنموذج الغربي للعالم، لذلك شرعت قوى فاعلة إلى الاعتراض على الآليات والخلفيات الحاكمة للنظام الاقتصادي العالمي[27].

(27) سامح راشد، من العولمة إلى الاقلمة، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد185، 2011، ص ص49ـ95.

فأحادية القطبية وتفكك الاتحاد السوفيتي من وجهة نظر المدرسة الواقعية قد قوضت مرتكز توازن القوى الذي يرتكز عليه التفسير الواقعي لماهية النظام الدولي وطبيعة العلاقات الدولية، ولكي يستقر هذا النظام فان الدول تسعى إلى الاعتماد على قوتها الذاتية وعلى تشكيل تحالفات أو شراكات تحد من الفوضى والتحكم في النظام الدولي من قبل القوى المسيطرة فيه، ولايتم ذلك الا عبر ايجاد توازن فيه، أي وجود قوى ساعية لإيجاد التوازن والسيطرة على السياق الفوضوي القائم وفق الاعتماد المتبادل بين الفواعل الساعية لتعديل النظام الدولي وهو ما يسعى اليه تكتل بريكس[28].

(28) علي الجرياوي، الرؤى الاستراتيجية لثلاثي القطبية الدولية: تحليل مضمون مقارن، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد31، 2018، ص9.

والتوازن الناعم يتطلب استراتيجية مؤسساتية من قبيل تحالفات دبلوماسية أو اتفاقات مثل تكتل بريكس لكبح القوة الأمريكية عبر تمتين الروابط الاقتصادية بما يؤدي إلى رجحان ميزان القوة الاقتصادية لصالحها بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية على المدى البعيد، فضلاً عن مواجهة السياسة الاحادية التي ترفع من تكلفة استعمال القوة الاحادية عبر تقليص دعم عدد الدول التي باستطاعتها دعم التدخل العسكري الامريكي مستقبلاً[29].

(29) دانييل فليمس، الخيرات الاقليمية والدولية للسياسة الخارجية البرازيلية بعد مرحلة القطب الواحد، في محمد عبد العاطي محرراً، البرازيل القوة الصاعدة من اميركا اللاتينية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2010، ص94.

المحور الثاني: بريكس وقواه الفاعلة

هيمنت على الساحة الدولية محاولات المراكز الرأسمالية العالمية التحالفية (الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الاوربي، اليابان) للحفاظ على ريادتهم في

الاقتصاد العالمي عبر المزج بين سياسات العولمة الاقتصادية الرأسمالية التي تسمح لرأس المال العابر للحدود بان ينفردوا في اصدار القرارات في القضايا التي تصب في مصالحهم القومية، لذلك استغلت دول مجموعة بريكس المرتكزات الواقعية والليبرالية التي انطلقت منها المراكز الرأسمالية للسيطرة الاقتصادية العالمية، وهو ما جعل المشهد الاستراتيجي العالمي يتغير منذ بداية القرن الحادي والعشرين، وتغير بصورة اكثر بعد تراجع القوة الاقتصادية الأمريكية لعام 2008 ما جعلت قوى هذه المجموعة تتصدر لمعالجة وصياغة نظام اقتصادي يفادي العالم مخاطر الاعتماد الاقتصادي على الغرب[30].

وكانت الازمة المالية العالمية لعام 2008 هي احدى اسباب الرئيسة لتشكيل تكتل؛ نتيجة اختلال التوازن الدولي منذ تفكك الاتحاد السوفيتي بعد تعطيل آليات التصحيح التي تضمنتها اتفاقيات بريتون وودز لمساعدة الدول الاعضاء على تثبيت سعر الصرف دون اللجوء إلى عمليات تخفيض تنافسية، وهي اسوء الازمات العالمية ولم تكف لحلها جميع التعديلات الهيكلية التي حدثت في بنية النظام الرأسمالي، ولا المبالغ الخيالية التي رصدت لها، وتحرير تجارة السلع والخدمات فيما بينها لتوفير السيولة المالية لدى صندوق النقد الدولي من العملات المختلفة فضلاً عن حقوق السحب الخاصة[31].

فظهر مصطلح بريك (الصين، روسيا الاتحادية، الهند، البرازيل) الذي وضع من قبل بنك الاستثمار الامريكي (غولدمان ساكس)، وتم تبنيه من قبل الجهات المهتمة بشؤون العولمة الذي يفهم منه بان مركز ثقل الاقتصاد العالمي تحول لمصلحة الاقتصادات الناشئة، وتعد المجموعة جزءاً من شبكة الارتباطات التعاونية المعقدة لاطراف اوراسيا الشرقية في مواجهة اللاعب الغربي – الولايات المتحدة الأمريكية-، فقد كان رؤساء ثلاث دول شرقية (الصين وروسيا الاتحادية والهند)، لحضور اجتماعات قمة G-8 في اليابان عام 2008 التقوا عبرها برئيس البرازيل الاسبق لولا دا سيلفا، وقرروا ان تجمعهم مجموعة بريك للدول الاسرع نمواً والتي خرجت من انقاض الازمة الاقتصادية العالمية لعام 2008، وشهدت مدينة ييكاتيرينبرغ الروسية عام 2009 اول اجتماع بين الدول الاربعة المشار اليهم واطلقوا في بيانهم الختامي مبادئ النظام الدولي الثنائي القطبية[32].

وفي عام 2011 انضمت جنوب افريقيا إلى قوى الوزن الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين لتصبح بريكس لاسيما وهي تتقارب في ديناميكية ادائها الاقتصادي، والتغييرات الهيكلية التي التزمت بها في ما يتعلق بسياسات تحرير اسواق العمل

(30) ليلى عاشور حاجم وسالي موفق عبدالحميد، تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة: مجموعة بريكس أنموذجاً، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد45ـ46، 2016، ص ص1ـ6.

(31) علاء بسام المهنا، اثر العولمة في التوازن الدولي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، 2015، ص ص135ـ136.

(32) عمر عمار، نهاية القرن الامريكي وبداية القرن الاوراسي: الحزام الاقتصادي وطريق الحرير، دار سما للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018، ص414.

والاسواق المالية، وركزت التنمية الاقتصادية في هذه الدول على الاستراتيجيات الصناعية والتجارية عبر زيادة حصصها في اسواق التجارة العالمية[33]، وتمتلك نظرة مشتركة لنظام دولي اكثر عدالة، والتكتل في اللغة الصينية هي البلاد المبنية على سبائك الذهب، لذلك اشار تقرير غولدمان ساكس ان البرازيل قاعدة المواد الخام، وروسيا الاتحادية محطة بانزين العالم، والهند مكتب قرطاسية العالم، والصين فبركة العالم، ومنذ عام 2003 أصدر جيم أونيل وفريقه بحثاً علمياً بعنوان «حلم البريك: الطريق نحو 2050، ووردت فيه الفرضية الشجاعة أنه حتى سنة 2050 فإن البرازيل وروسيا الاتحادية والهند والصين سوف تتحول إلى قاطرة للاقتصاد العالمي بأسره، وللتدليل على ذلك سوف تتجاوز البرازيل إيطاليا سنة 2025، وفرنسا في سنة 2031. وروسيا الاتحادية سوف تتجاوز بريطانيا سنة 2027 وألمانيا في سنة 2028. والهند سوف تتجاوز اليابان سنة 2032. وفي الختام، من المحتمل جداً أن الصين سوف تتجاوز الولايات المتحدة الأميركية في سنة 2041 وتصبح الدولة الاقتصادية الأعظم في العالم[34].

(33) باسكال ريغو، القوى الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين، ترجمة طوني سعادة، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2015، ص16.

(34) نسيب شمس، البريكس والمواجهة الاستراتيجية مع اميركا، صحيفة العربي الجديد، بيروت، العدد278، 2015، ص20.

وهذا الصعود الاقتصادي انعكس على واقعية الدول في الانفاق العسكري لتفادي المعضلة الأمنية الذي يشهد تزايداً مستمراً، والشكل الآتي يوضح الانفاق العسكري لدول تكتل بريكس بالمقارنة مع الدول الاخرى.

الشكل (1): يوضح الانفاق العسكري لدول مجموعة بريكس (مليار دولار) لعام 2017[35].

(35) قناة CNN العربية، الانفاق العسكري حول العالم، 2018/5/10، شبكة المعلومات الدولية ـ انترنيت ـ https://arabic.cnn.com.

وتشكل مساحة ارض تكتل بريكس اكثر من ربع مساحة العالم، واكثر من 40% من عدد سكانه، وحجم الناتج المحلي الاجمالي يشكل اكثر من ربع الناتج المحلي الاجمالي العالمي، ويمتلك اكثر من 40% من حجم انتاج مصادر الطاقة العالمي، فضلاً عن 15% من حجم التجارة الخارجية، وان اعضاءه تمتلك اكبر احتياطي نقدي

في العالم باستثناء جنوب افريقيا، ويتمتع بمناخ استثماري؛ كونه حاضنة للاستثمارات الاجنبية، هذا ما كشفه تقرير الاستثمار العالمي لعام 2015 عندما شكلت الاقتصادات النامية نصف عدد العشرة الاوائل المستفيدين من الاستثمار الاجنبي المباشر في العالم، وهم (الصين، هونغ كونغ، سنغافورة، البرازيل، الهند)، ويضم اكثر من 20% من الاستثمارات العالمية بعد ان كانت 6% قبل عشر سنوات، ما دفع العديد من الخبراء الاقتصاديين ان يتوقعوا انه سيحتل الصادرة في قيادة العالم واحداث التوازن في اغلب المجالات وخصوصاً المالية والاقتصادية والسياسية ما بين عام 2030 وبين 2050. فهو تكتل مُضاد ومناوئ للقطبية الأمريكية التي تستأثر بإدارة العالم حالياً[36]. والاشكال الآتية توضح قوة دول بريكس بالمقارنة مع القوى الأخرى.

الشكل (2): الناتج المحلي الاجمالي لدول بريكس مع الدول الاخرى الفاعلة في النظام الدولي لعام 2018 (تريليون دولار)[37]

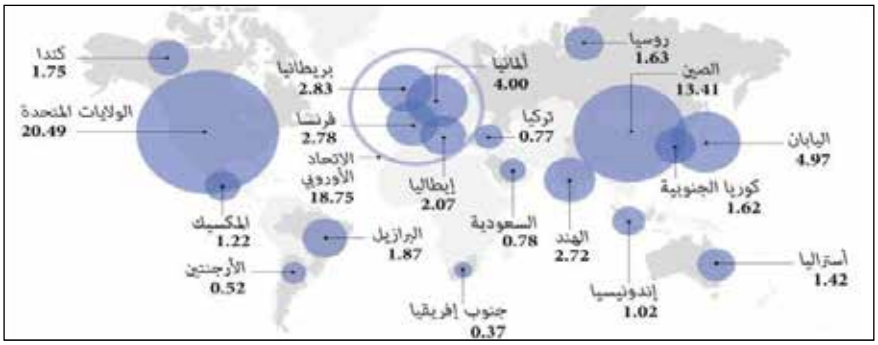

الشكل3: يوضح مساهمة قوى دول بريكس الاقتصادية مقارنة مع الدول الرئيسة في النظام الدولي لعام 2030[38].

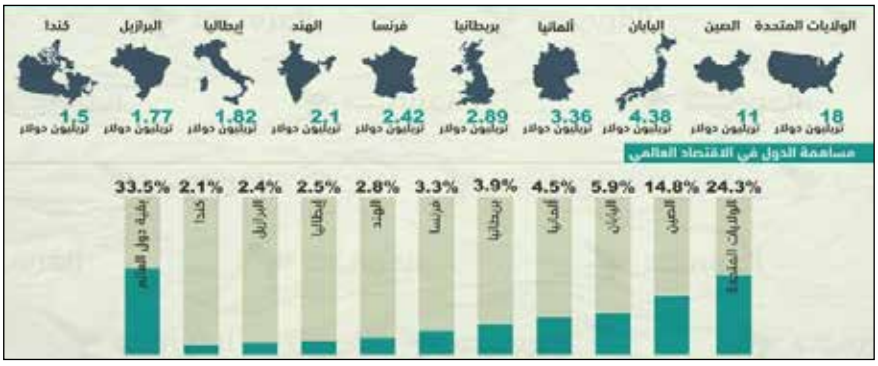

اذ تبدي الدول المشكلة لتكتل بريكس المزج بين المدرستين الواقعية والليبرالية لرسم ملامح نظام دولي مساهمين في تشكيله في الحاضر والمستقبل، عبر اتباع دبلوماسية الجوار القائمة على اتخاذ الجيران، لاسيما الصين كقوة قائدة واستغلال

(36) حامد عبدالحسين الجبوري، بريكس والقطبية العالمية، مركز الفرات للتمية والدراسات الاستراتيجية، كربلاء المقدسة، العراق، 2016/11/1، شبكة المعلومات الدولية-انترنيت-http://fc.drs.com.

(37) قناة الحرة الفضائية، قمة العشرين ابرز الملفات، 2019/6/27، شبكة المعلومات الدولية-انترنيت-https://www.alhurra.com.

(38) صحيفة العربي الجديد اليومية، 10 دول مرشحة لتصدر اقتصادات العالم بحلول 2030، بيروت، 2019/1/8، شبكة المعلومات الدولية-انترنيت-https://www.alaraby.co.uk.

قوتها الناعمة لتعزيز الانفتاح وتوطيد الشراكة للوصول إلى تحقيق المنفعة المتبادلة في ظل اعترافها بالتعددية وبناء منظومة الحوكمة الدولية على اساس الالتزام بمبادئ التشاور والتشارك والتنافع مع الفواعل الاخرين لدفع العولمة الاقتصادية نحو اتجاه اكثر انفتاحاً وشمولاً مشتركاً، ودعم نظام التجارة المتعدد الاطراف لبناء نظام اقتصادي عالمي منفتح[39]، وهي من اكبر الدول التي يمكن ان تستخدم القوة والعلاقات الاقتصادية في ادارتها لعلاقاته الدولية نتيجة طول فترات الحروب والازمات والصراعات الدولية المستخدمة فيها اسلحة الدمار الشامل ما يتطلب استراتيجية بديلة ليعطي دوراً ايجابياً تعاونياً عبر الادوات الاقتصادية[40].

اما روسيا الاتحادية ومنذ وصول رئيسها فلاديمير بوتين بدأ بتطبيق مذهب الواقعية في سياستها الخارجية بقوله الخيار الوحيد لها وهو خيار ان تكون دولة قوية وواثقة من قوتها قوية ليس رغماً عن المجتمع الدولي وليس ضد دول قوية اخرى عبر الجمع بين الاقتصاد والأمننة ورفض الاحادية القطبية، وتعزيز علاقاتها الخارجية في المجلات الحيوية المباشرة وغير المباشرة[41].

وادى التوجه البرغماتي الذي سيطر على سياستها الخارجية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وقضاء ردحاً من السير وراء التوجهات الغربية إلى اختيار التعاون مع القوى الشرقية – الصين والهند- في ظل اتفاقها على تنسيق الخطوات باتجاه اقامة نظام عالمي جديد بمشاركة دول تؤمن بمبادئ الحياد والشفافية ووحدة الأمن ليوطد اركان المثلث الاستراتيجي – ريك – المبادرة التي طرحها وزير الخارجية الروسي السابق بفيجيني بريماكوف عام 1998[42].

وروسيا الاتحادية تعد التكتل قطعة شطرنج على رقعة الشطرنج العالمية في ظل توظيفه في الديناميات التفاعلية للانطلاق نحو القيادة العالمية، وانضمت الهند إلى كتلة القوى الناشئة ما يرجح زيادة وزنها في المفاوضات الدولية، باحثة عن مخرج لنظام بريتون وودز الذي صار مقيداً لأي تغير يمكن ان يصيب النظام المالي العالمي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، أي اتجهت سياسياً واقتصادياً اتجاه دائرتين متناقضتين على المدى البعيد ليسمح لها عبر المناورة الاستراتيجية بتوسيع علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية من جهة وتوسيع علاقاتها مع القوى والتجمعات المناهضة للهيمنة الأمريكية عبر تكتل بريكس[43]، وهدفها اعادة البلاد إلى المسرح العالمي بالتعادل والتساوي مع الولايات المتحدة الأمريكية كما في زمن الحرب الباردة. اي التصالح مع النظام الدولي لاتقوم فيه روسيا الاتحادية بدور ثانوي، وهو ما جعل الريس الروسي فلاديمير بوتين يوافق على عقيدة امن قومي

(39) علي الجرياوي، مصدر سبق ذكره، ص16.

(40) مصطفى علوى، دور الصين في تأسيس نظام دولي جديد، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد212، 2018، ص ص274ـ 275.

(41) نقلاً عن ربا عبادة مسودة، السياسة الخارجية الروسية تجاه العراق 2200ـ2017، مجلة قضايا آسيوية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد1، 2019، ص ص64ـ65.

(42) نورهان الشيخ، منظمة شنغهاي: رقم صاعد في معادلات القوة، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد215، 2019، ص239.

(43) عباس فاضل علوان، الهند والتوازن الدولي: رؤية مستقبلية، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، النجف الاشرف، العدد44، 2017، ص210.

عام 2015 التي تؤكد منزلة روسيا الاتحادية كواحدة من القوى العظمى القيادية العالمية، وهو ما جعلها باحثة عن مكانتها المفقودة بالشراكة مع القوى الشرقية البازغة المتوافقة معها في بزوغ القطب الجديد القادر على صياغته وفق رؤى الدول دون تهميش بما يحقق مصالحها دون الاقصاء[44].

في حين ارتبطت البرازيل في التكتل لاهتمامها بزيادة التجارة بين بلدان الجنوب لاسيما الاقتصاديات النامية (الهند، جنوب افريقيا) كقناة تمويل بديلة، وتجمع سياسي وسيط بين الغرب (الولايات المتحدة الأمريكية) من جهة، وامريكا اللاتينية من جهة اخرى، فالبرازيل سعت للتحرك المستقل والمشترك لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية لتدعيم مكانتها كقائد اقليمي؛ لانها تعاني من شرعية منقوصة للقيادة بهذا الدور من قبل بعض القوى الثانوية في مجالها الحيوي المباشر فلجأت إلى تدعيم مكانتها في مجالها الحيوي عبر التعاون مع دول البريكس ذات الأثر البارز في السياسة الدولية[45].

اما جنوب افريقيا فانضمامها إلى التكتل هو استمرار لمؤتمر باندونغ التاريخي، أي التعاون بين الجنوب والجنوب ضد السيطرة الغربية بما يزيد من مكانتها لاسيما في البيئة الاستراتيجية الافريقية، كما سعت إلى استغلال تحولها من دولة منبوذة إلى دولة تحظى بالقبول والاحترام ولها نفوذ قوي على المستويين الاقليمي والعالمي التي ادركت ضرورة استغلال قوتها الناعمة الاقتصادية لتوسيع نطاق التجارة والاستثمارات الجنوب افريقية وتعميق التكامل مع دول بريكس[46].

وتسمى هذه القوى بقوى المراجعة التي تسعى إلى احداث تحول في النظام الدولي، وهذه القوى تسمى ايضا القوى الصاعدة، اذ تتطلب مسألة الصعود التحرير السياسي الشامل، والتطلع للداخل اكثر من الخارج لخلق سوق محلية لتأكيد السيادة الوطنية على الاقتصاد القومي، ويتطلب تحقيق السيادة الوطنية على الحياة الاقتصادية تطبيق سياسات تحمي الأمن الغذائي والسيادة الوطنية على الموارد والوصول إلى الموارد الخارجية وتتناقض مع اهداف طبقة الكومبرادور الراضين بنماذج النمو التي تلبي احتياجات المنظومة العالمية السائدة الليبرالية الدولية والامكانات التي تقدمها[47].

المحور الثالث: مقاومة بريكس للهيمنة الأمريكية

ان الدول المجتمعة في بريكس مجتمعة على نقاط اهمها هي: كسر نمط الاحتكار البشع الذي تمارسه الشركات الغربية، ووجود شريك تجاري يتعامل وفق مبدأ

(44) اندري غراتشيف، روسيا الباحثة عن عظمتها المفقودة، في برتران بادي ودومينيك فيدال مشرفاً، اوضاع العالم 2017: من يحكم العالم؟، ترجمة نصير مروة، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2016، ص300.

(45) علاء محمد الجعبري، واقع ومستقبل مجموعة بريكس على النظام الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلي الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر، غزة، 2018، ص ص94ـ95.

(46) صدفة محمد محمود، توظيف القوة الذكية في السياسات الخارجية للقوى المتوسطة الصاعدة، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد212، 2018، ص26، ص28.

(47) فاطمة أمحمدي، مصدر سبق ذكره، ص ص35ـ36.

رابح – رابح يختلف عن الشريك التجاري التقليدي المستغل الذي يفرض شروطه الخاصة، وجود فرص جديدة للاقتراض يمكن اللجوء اليها عند الضرورة بدلاً من المؤسسات المالية العالمية التقليدية المعروفة بشروطها التعجيزية المنهكة، جاهزية شركات هذه الدول للاستثمار وتنفيذ المشاريع في المجالات والمشاريع كافة بخلاف شركات الدول الغربية التي تتحفظ على تنفيذ المشاريع الحيوية[48].

أن تكتل بريكس يحاول اداء أدوار أكثر حيوية على المستوى الدولي عبر إنشاء مؤسسة دولية توازن المؤسسات الاقتصادية الحالية، لتحرير العالم من الهيمنة الأمريكية وقيودها؛ لأن الولايات المتحدة الأمريكية تسيطر على المؤسسات الاقتصادية الدولية الحالية بشكل أساسي، سواء أكان من حيث إداراتها أم سياساتها أم توجيه عملية اتخاذ القرار فيها، اي أن النظام العالمي الحالي يعيش مرحلة تتسم بالفوضى السياسية والاقتصادية، وهو ما تسعى دول «بريكس» إلى إصلاحه وفق اربعة مبادئ رئيسة هي: الاحترام المتبادل لسيادة الدول وأراضيها، وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى إلا وفق قواعد ومعايير متفق عليها وفي إطار متعدد الأطراف، وتعزيز المساواة القانونية بين كل دول العالم، والمنفعة المتبادلة بين الدول، ودعم مسارات التنمية الوطنية[49].

لا سيما وان النظام الليبرالي يعيش حالة من التقهقر نتيجة لعوامل عدة هي: سوء الاوضاع الاقتصادية، وبروز التيارات القومية والقبلية، والقيادات السياسية الضعيفة، واخذ العهد الجديد لتقنية الاتصالات بتنمية البعد القبلي بدلاً من اضعافه، وظهور ازمة ثقة بما يطلق عليه المشروع التنويري للنظام الليبرالي اي ترقية المبادئ العالمية لحقوق الانسان، ورغبة الولايات المتحدة الأمريكية بالحفاظ على النظام الذي قامت بإنشائه بدأت بالتراجع في ظل تساؤلهم عن جدوى تحملهم لمسؤوليات كبيرة وغير اعتيادية عبر الحروب التي خاضتها والازمات الاقتصادية التي واجهتها دون الاهتمام بمصالحهم الذاتية مقابل اخرين يستفيدون من ذلك، ما جعل الادارة الأمريكية السابقة برئاسة باراك اوباما تتبنى استراتيجية التراجع عن البعد الدولي بتقليص نطاق دورها ومصالحها الخارجية[50].

اذ ادت حروب جورج بوش الابن وقيادة الخلف لباراك اوباما إلى صعود التيار الشعبوي الذي يمثله دونالد ترامب رافعا شعاراً قومياً امريكا اولاً معبراً عن ما يحيط الولايات المتحدة الأمريكية من تحديات، وهو ما اكده الباحث فريد زكريا قائلاً «لقد اصبحت الولايات المتحدة الأمريكية امة مشحونة بالقلق من الارهابيين والدول المارقة ومن المسلمين والمكسيكيين ومن الشركات الاجنبية ومن التجارة

(48) احمد محمد عمر، موقع افريقيا في النظام الدولي: خطوة نحو العالمية والادوار الجديدة للقوى الافريقية الصاعدة انموذج نيجيريا وجنوب افريقيا، في علي بشار اغوان محرراً، مطارحات النظام الدولي والقوى الكبرى: تأملات في المسرح الجيوسياسي العالمي الجديد، دار اكاديميون للنش والتوزيع، عمان، 2019، ص513.

(49) احمد عبدالعظيم، رؤية بديلة: تكتل بريكس وارساء نظام عالمي جديد، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الدوحة، 2015/10/1، شبك المعلومات الدولية-انترنيت- https:// futureuae.com.

(50) روبرت كاجان، فوز ترامب أفول النظام الليبرالي، ترجمة سيف عباس حسين، مجلة ابحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، بغداد،العدد14، 2017، ص119.

الحرة ومن المهاجرين ومن المنظمات الدولية وهي اقوى امة في التاريخ تجد نفسها محاطة بقوى خارجة عن سيطرتها»[51].

وادت سياسات دونالد ترامب نتائج عده هي: **اولاً:** تراجع اهمية القيم الليبرالية المرتبطة بنظرية السيطرة الاستراتيجية الأمريكية الحديثة الا وهي العولمة ما يسهم إلى المزيد من التوترات والصراعات بين الدول ليشكل عائقاً امام التعاون الدولي في القضايا العالمية، **ثانياً:** تراجع الدور القيادي لها لعدد من القضايا الدولية لاسيما المتعلقة بالبيئة وتحرير التجارة، **ثالثاً:** سعي الدول المنافسة إلى ملء فراغ القادة في القضايا الدولية التي اضحت هي رافعة شعار السيطرة الاستراتيجية الامريكي العولمة وتحرير التجارة العالمية ليؤسس لنظام تعددي الاقطاب، **رابعاً:** سعي حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية إلى احياء بعض الافكار بخصوص التعاون الاقليمي مع القوى الصاعدة في تكتل بريكس بدون الولايات المتحدة الأمريكية، **خامساً:** التحول في بؤرة الاهتمام والتفاعلات من المستوى العالمي إلى مستوى النظام الاقليمي وفتح الباب امام القوى الاقليمية لملء فراغ القيادة الأمريكية ويصبح التحليل الاقليمي اكثر اهمية من التحليل الدولي لاسيما دول تكتل بريكس موزعة بمناطق اقليمية مهمة[52].

وتهدد خطط وسياسات الادارة الأمريكية برئاسة دونالد ترامب تفجير نظام التجارة الدولية الذي تم تشدينه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، لاسيما وان نظرية التجارة الدولية قضت ردحاً طويلاً من الزمن لتعزيز نماذجها من الدعوة لتحرير التجارة بعدها مدخلاً لزيادة الرفاهية في جميع البلدان والسماح لانتقال عناصر الانتاج، لكنها واجهت صعوبات على المستوى النظري والعملي؛ نتيجة القيود المفروضة على التجارة وعلى وجه الخصوص حرية عنصر العمل اذ كانت الدول القوية تضغط من اجل ان تفتح الدول النامية اسواقها امام الانتقال الحر لرأس المال واليوم تعود إلى مبدأ الحمائية وتصاعد القومية الاقتصادية[53]

ان النمو في الاسواق الصاعدة ينشئ تحدياً فريداً يمكن ان يتخطى الولايات المتحدة الأمريكية وبصعود بقية القوى الاخرى مستقبلاً يخلق عالماً معقداً، في ظل تضاعف اعداد الدول العالمية اي زيادة عدد المفاوضين حول الطاولة ما يغذي الفوضى في البيئة الدولية الاقتصادية، ويمكن لتجمعات اقتصادية تقودها القوى الكبرى تساعد في زيادة الانحدار النسبي للولايات المتحدة الأمريكية؛ لأنها ستكون قادرة على مواجهة تعامل الولايات المتحدة الأمريكية وخير دليل على ذلك هو الازمة المالية العالمية رغم ان مجموعة العشرين عملت على الحد من جماح

(51) ياسر عبد الحسين، السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب: قوة المال وفرط القوة، مجلة ابحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، بغداد، العدد144، 2017، ص20.

(52) لمزيد من التفاصيل ينظر: ابو بكر الدسوقي، امريكا الترامبية: حسابات المكسب والخسارة، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد215، 2019، ص ص82ـ83؛ محمد كمال، مصدر سبق ذكره، ص89

(53) لمزيد من التفاصيل ينظر: مجدي صبحي، الحمائية وتصاعد القومية الاقتصادية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد208، 2017، ص ص6ـ8.

الحمائية الاقتصادية الا ان مقايضة الدولار بين المصارف المركزية عبر شبكة من الاتفاقات غير الرسمية للاحتياطي الفيدرالي الامريكي اثبت نجاحه واستطاعت قيادة الازمة بحزم[54].

لذلك تشير وثيقة الامن القومي لإدارة دونالد ترامب إلى عودة المنافسة بين القوى العظمى فإنها تشير صراحة إلى الصين وروسيا الاتحادية اللتان تسعيان إلى مراجعة النظام الدولي وصياغته وفقاً لمصالحهم القومية لتأكيد نفوذهما اقليمياً وعالمياً عبر استخدام القوة الاقتصادية لتشكيل النظام الدولي المعارض لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية وقيمها التي نشرتها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وتشير الوثيقة انهما تحاولان تقويض الامن والازدهار الامريكي والسعي لجعل الاقتصادات اقل حرية واقل عدالة، على عد ان الولايات المتحدة الأمريكية هي رمز الحرية الاقتصادية، وان الصين وروسيا الاتحادية تستهدفان العالم النامي باستثماراتهما في البنية التحتية في مناطق العالم المختلفة لأجل اكتساب النفوذ والمزايا التنافسية[55].

فظلت الصين وروسيا الاتحادية لاسيما في بداية القرن الحادي والعشرين تبحثان كل ما من شأنه التخلص من المحاصرة الأمريكية، وتقيد حركتهما أو الزامهما للعمل عبر بوابة المشاركة الناقصة في ادارة النظام العالمي، لذلك تسعى للإحاطة الاستراتيجية بصورة منفردة أو جماعية للتخلص من الاحتواء الامريكي، فدشنت مجموعة بريكس مؤسستين هما: بنك التنمية لمجموعة بريكس، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية براس مال مدعوم من قبل قوى التكتل الهدف المعلن استكمالاً للجهود الدولية المتعددة الاطراف لدعم النمو والتنمية على المستوى العالمي والحد من انتاج التخلف الذي تقوده المؤسسات الاقتصادية العالمية، لكن الهدف الخفي هو التوافق امنياً وعسكرياً واقتصاداً وسياسياً لوضع حد لتحركات الولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي[56].

والهدف من انشاء هذه المؤسسات يتمثل في تجسيد اطار عمل لتحقيق التنمية في العلاقات البينية، واقامة نظام احتياطي يحمي الدول الاعضاء من تقلبات الاقتصاد العالمي، ومنصة لرؤية اداء التكتل في مقدمتها القضاء على الفقر في العالم في ظل تزايد اثار الفقر نتيجة شروط التعجيزية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي العالمية ادوات القوى الغربية عبر السياسات الاستثمارية والائتمانية وتقديم القروض بفوائد مناسبة وعدم التدخل في سياسات الدول السيادية، والتعامل مع بنوك التنمية الاقليمية لتشجيع فاعلية العمل الجماعي[57].

(54) لمزيد من التفاصيل ينظر: جوزيف س. ناي، هل انتهى القرن الامريكي، ترجمة محمد ابراهيم العبدالله، دار العبيكان للنشر والتوزيع، 2016، ص ص93ـ94.

(55) محمد كمال، ترامب ومستقبل النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد215، 2019، ص ص88ـ89.

(56) عبد علي كاظم، المواجهة في قلب الارض: المزاحمة الروسية للولايات المتحدة الأمريكية، دار روافد للنشر والتوزيع، بيروت، 2017، ص ص165ـ166.

(57) فاطمة أمحمدي، مصدر سبق ذكره، ص ص40ـ41.

وتعمل دول التكتل على اصلاح النظام النقدي الدولي لمزاحمة العملة الدولية الرئيسة التي سيطرت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، في ظل ملاحظة خبراء صندوق النقد الدولي ان كل عملة معتمدة دولياً تكاد تكون عملة مسيطرة ذات وزن جيوسياسي تمتد حول الدولة صاحبة العملة، فاصبح النظام النقدي الدولي من نظام ثنائي القطبية – الدولار واليورو- إلى نظام ثلاثي القطبية بعد اعتماد اليوان، لاسيما بعد نفوذ اليوان كعملة تسوية مبادلات وعملة احتياطي في مجموعة دول البريكس وجنوب شرق آسيا جعله يستحوذ على 30 %، الامر الذي خفض حصة الدولار من الناتج العالمي إلى 40 % بدلاً من 60 %، واليورو 20 %، والعملات الاخرى 10 %[58].

وكما يعد البريكس تطويق للولايات المتحدة الأمريكية في حديقتها الخلفية -امريكا اللاتينية - وهو ما عبر عنه رئيس الاورغواي السابق خوسيه موخيكا قائلاً «وجود روسيا الاتحادية والصين يعد طريقاً جديداً يعكس اهمية المنطقة، وربما يبدأ العالم في تقييمنا بصورة افضل» في ظل الاتفاقيات الاقتصادية الروسية والصينية في تتلك المنطقة، لاسيما وان البرازيل سعت لتقوية سياستها الخارجية وجعلت من الدبلوماسية عنصراً في تنميتها الاقتصادية بما يعزز تعدد الاقطاب وديمقرطة المؤسسات الدولية لرفع التحديات المطروحة[59].

اذ ان للصين رؤية مستقبلية عبر تكتل بريكس في ضوء تهديدات الولايات المتحدة الأمريكية للنظام الدولي الحالي، لذلك عكفت على تعزيز وجود هذا التكتل والتنسيق والتوافق بين دوله في الحديقة الخلفية لولايات المتحدة الأمريكية – امريكا اللاتينية- مقابل تزايد النفوذ الامريكي في آسيا ومنع الاضرار بمصالح قوى بريكس في مناطق المجالات الحيوية المباشرة وغير المباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن ترجمة النفوذ الاقتصادي لهذا التكتل إلى نفوذ سياسي تستفيد منه في القضايا الخلافية مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تستخدمها لاستمرارية سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي دون منافس[60].

وتجربة دول بريكس في بناء النظام الاقتصادي العالمي اخذت بالتحول وتبنيها دول اخرى لإعادة البناء الهيكلي لاقتصاداتها وتفاعلاته المفتوحة مع العالم على اساس معادلة تحقق تقدماً متصلاً في بناء محركات القوة الداخلية، وتحويلها من مجرد قوة داخلية إلى محركات قوى اقليمية وعالمية عبر تأميم ومصادرة رؤوس الاموال الاجنبية ثم الانقلاب المفاجئ لها طلباً لزيادة رؤوس الاموال الاجنبية والانفتاح الاقتصادي ومن ثم تحرير اسواقها من كل السياسات التي تعمل بها خلال النصف الثاني من القرن العشرين[61].

(58) ابراهيم نوار، معضلات هيكلية: اصلاح النظام النقدي العالمي أم انشاء آخر جديد؟، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد215، 2019، ص ص149ـ150.

(59) نقلاً عن نسيب شمس، مصدر سبق ذكره، ص20.

(60) لمزيد من التفاصيل ينظر: صدفة محمد محمود، رهانات متضادة: كيف امتدت حرب التجارة بين بكين وواشنطن إلى امريكا اللاتينية، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابو ظبي، 2019/9/10، شبكة المعلومات الدولية- انترنيت-https://futureuae.com.

(61) نوار ابراهيم، اختلالات النظام الاقتصادي العالمي ومحركات تغييره، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد216، 2019، ص67.

وفي مقالة بعنوان مستقبل النظام العالمي الليبرالي لمجلة افورن افريس في حزيزان عام 2011، يشير الباحث ج. جون ايكنبري إلى قدرة النظام العالمي الحالي بالاستمرار لكن ليس بصبغة امريكية أو غربية، وان بدأ كذلك لظروف تاريخية فهو نظام تراتبي ارتكز على القوة الأمريكية ولكنه ذو صفات ليبرالية- رأسمالية في ظل التراجع الامريكي بينما ابعاده الليبرالية - الرأسمالية مستمرة في ظل ملء فراغ القوة للقوى الصاعدة في تكتل بريكس التي لديها دافع التفاعل مع هذا النظام الذي يخدم مصالحها، لاسيما وان طريق الحداثة لهذا التكتل يمر عبر النظام القائم؛ لكونه يوفر ادوات التقدم السياسية والاقتصادية، وهم يحاولون العمل داخل النظام وخارجيه لانتزاع السيطرة القيادية على النظام الدولي[62]، ففي ظل عصر الاضطراب يجد العالم نفسه امام تحديات واستمرار العمل وفقاً للأنظمة والمعايير السابقة ويحمل في طياته الفشل في ظل احتواء العالم لقوى الخير والشر، لذا فأن مواجهة التحديات يتطلب الدخول في صراعات ومعارك للدفاع عن قيم بعينها والانتصار لها وازاحة اخرى[63].

(62) كارن ابو الخير، تحولات القوة في عالم بلا اقطاب، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد185، 2011، ص164.

(63) نوار ابراهيم، اختلالات النظام الاقتصادي العالمي ومحركات تغييره، مصدر سبق ذكره، ص57.

وتناول تقرير مؤتمر ميونخ للأمن في دورته 54 القضايا الأمنية الرئيسة من ضمنها ازمات النظام الليبرالي في ظل التزايد المستمر لعدم المساواة وركود اقتصادي وازمات مالية، ما اوجد الخصوم -تكتل بريكس- فرصة استراتيجية لتهديد النظام الليبرالي لتشكيل نظام ما بعد الغربي لاسيما في ظل تقديم الصين أنموذجاً جذاباً للدول الاخرى يجمع ما بين القيادة الاوتوقراطية والرأسمالية كبديل للأنموذج الغربي[64].

(64) عمرو عبد العاطي، مأزق النظام الدولي الليبرالي، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد212، 2018، ص ص274ـ275.

كما قامت الدول القوية وغير القانعة -الصين وروسيا الاتحادية- بتزعم منظومة بريكس بالاتفاق فيما بينها على التمدد في مناطق الفراغ الاستراتيجي والنفوذ السياسي بعد تزايد الخطر الموجه اليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لاحتواء المعضلة الاقتصادية وللحد من انتشارها الاقتصادي على مستوى الاقاليم المكونة للنظام الدولي، لاسيما مع روسيا الاتحادية مستغلين التهديدات التي تواجه اقتصادها مع تراجع اسعار النفط وفرض العقوبات عليها بعد ضم شبه جزيرة القرم،[65].

(65) احمد حسن، روسيا والصين في العلاقات الأمريكية الأوروبية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد212، 2018، ص ص199ـ201.

ويتردى العالم في المرحلة الراهنة إلى حالة من القلق والخوف بين اطرافه أو من المستقبل نتيجة ثورة الاتصالات إلى الثورة البيوتكنولوجية التي ولدت عالم مختلف عما سبق واسهمت في احداث تحولات نوعية في الاقتصاد العالمي، فالعولمة اصبحت تواجه تهديدات بعد ان كانت هي التحدي في نهاية الثمانينيات من القرن

العشرين للاقتصاديات الاضعف والاصغر اضحت اليوم تحدياً للاقتصاد الاكبر في العالم وهو الولايات المتحدة الأمريكية، فنلاحظ النزاعات التجارية الأمريكية – الأوروبية، والأمريكية –الصينية، والأمريكية- الروسية، والأمريكية- التركية الأمريكية –الايرانية، والأمريكية- المكسيكية، والأمريكية – امريكا الشمالية، والأمريكية المحيط الهادئ[66].

وتبعاً لما تقدم يعد تكتل بريكس أنموذجاً لتجمع اقتصادي معبراً عن الدول النامية وتطلعاتها وحفظ مواقعها في النظام الدولي وعدم التهميش؛ كون الدول الداخلة فيها كانت تعاني من سياسات القوة المهيمنة على النظام الدولي، وهو يدافع عن تصور اقرب للانسجام في منظمة التجارة العالمية لتنويع الفاعلية الدولية في ظل المؤشرات التي تحمله دول التجمع، ومن سمات هذا التجمع انه يخضع في مصادر قوته لارتباطاته وتبعيته للسوق العالمية التي تتوقف عليها كثير من مبادلاته العالمية، لذلك لايسعى إلى قلبها جذرياً بل تغييرها بما يناسب مصالحه البرغماتية[67].

وهو تحالف دفاعي اكثر منه هو هجومي في ظل ان اعضاءه يطالبون احترام استقلال جميع الدول وسيادتها ووحدتها الاقليمية، ليس لديهم اية مشكلة تنافس جماعي للهيمنة الأمريكية لكنهم لايريدون الصراع أو الاستيعاب على الرغم من خطابات بريكس تتضمن افكار حول النظام والحكم التي لاتتناسب في بعض جوانبها النظام الدولي الليبرالي[68].

ومن المشاكل التي تواجهها بريكس مدى استعداد هذا التكتل أو قدرته على تحويل قواها الاقتصادية المدمجة إلى قوة جيوسياسية، فضلاً عن افتقارها إلى الموقف الاستراتيجي وعمق التحدي مع القيادة الأمريكية او ترسيخ نظام عالمي جديد، وعلى الرغم من ان الاتحاد الاوربي عد بريكس مؤشر على توازن القوى المتغير لكنه لم يتفاوض مع المنظومة بصورة حقيقية، اذ يمكن لهذا التكتل ان يتجه نحو النظام القائم وان يضع بديلاً يتعايش مع النظام السائد لاسيما وان ارتفاع آسيا يعتمد على العولمة الليبرالية الجديد ولكنه يتجلى خارج الانموذج الليبرالي الجديد[69].

ان هذه القوى الاقليمية لها في مناطقها الحيوية المباشرة الدور الاكبر في النظام العالمي؛ لكونها جزء من جهة أو اقليم محدد جغرافياً وسياسياً واقتصادياً وايدلوجياً، تتطلع إلى الهيمنة في الاقليم التي تقع فيه، وتؤثر في رسم الملامح الجيوبوليتيكية والايدلوجية في القرن الحادي والعشرين، وتؤثر فعلياً في اجندة الاقليم الأمنية، وصولاً إلى عالم متعدد الاقطاب تشارك عبره في قيادة النظام الدولي[70].

(66) وحيد عبدالمجيد، اختبار الركائز: فرص الحرب التجارية في عالم مضطرب، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد214، 2018، ص132.

(67) حسن مصدق، البريكس تكتل ناشئ يسعى لإعادة توزيع القوة في العالم، صحيفة العرب اليومية، لندن، العدد9928، 2015، ص6.

(68) علاء محمد الجعبري، مصدر سبق ذكره، ص117.

(69) المصدر نفسه، ص114

(70) ياسر عبدالحسين، منطقة الفراغ في العلاقات الدولية: الرهان الاميركي الروسي في عالم متغير، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، بغداد، 2016، ص91.

الخاتمــة

سار تكتل بريكس منذ تأسيسيه بدفع من القوى التعديلية والمراجعة للنظام الدولي باتجاه خطوات تعديل الاسس والقواعد التي قام عليها النظام الدولي منذ الحرب العالمية الثانية، مستفيد من الافتراضات النظرية التي انطلقت منها القوى المنشأة لهذا النظام من حيث مركزية الدولة في النظام الدولي وسعيها بصورة مستمرة إلى القوة للحفاظ على الوضع القائم ومعالجة المعضلة الأمنية التي تضعها ضمن اولوياتها للتحديث المستمر لقوتها الفعلية لمنع ظهور أية قوى منافسة في البيئة الاستراتيجية الاقليمية أو العالمية، فضلاً عن اهمية التجمعات والمؤسسات الاقليمية والدولية والعابرة للإقليمية في اظهار القوة والتعبير عنها بصورة ناعمة تلافياً للتصادم الصلب الذي يمكن ان يشل قدرتهم وارتفاع تكاليفها عبر جعل التكتل ينطلق من منطلق اقتصادي لكنه متوافق امنياً واستراتيجياً وسياسياً حول تطويق الولايات المتحدة الأمريكية في البيئات الاستراتيجية التي تتواجد بها هذه القوى ولكن بصورة مؤسسية لتجميع القوة وليس المجابهة المنفردة، فضلاً عن تنسيق العلاقات والسياسات مع باقي المؤسسات الدولية أو اتجاه القضايا العالمية في النظام الدولي كنوع من التوافق الدولي بين القوى التعديلية. ومن اهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث هي:

1 - القوة الاقتصادية هي المرتكز الرئيس للانطلاق نحو المرتكزات الاخرى العسكرية والسياسية والتكنولوجية، واساس انتشار القوة بعد الحرب الباردة.

2 - ينطلق تكتل بريكس وفق نظرية التحوط الاستراتيجي التعاون مع الخصم المهدد لأمنهم القومي وتطلعاتهم المشروعة للمشاركة في القيادة العالمية، وفي الوقت نفسه التعاون فيما بين اعضاء التكتل للحد من قدرات الخصم واضعاف نفوذه عالمياً.

3 - التكتل يعبر عن حالة من التوازن الناعم في ظل عدم القدرة إلى التوصل إلى التحالفات الصلبة بين قواه الفاعلة لموازنة تهديد الولايات المتحدة الأمريكية.

4 - تكتل بريكس تكتل واقعي- ليبرالي يجمع بين ثناياه قوى ساعية لمعالجة المعضلة الأمنية وتحقيق توازن القوى عبر الإنفاق العسكري والتحالفات والشراكات والتكتلات الاستراتيجية لمواجهة قوة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي.

5 - تكتل بريكس استفاد من النظام الليبرالي – الرأسمالي المنشئ بعد الحرب العالمية الثانية بصورة ايجابية فيما يخص السلام لصعود هذه القوى دون اعتراض القوى المسيطرة، وفي الوقت نفسه اصلاح الاختلالات التي رافقت تطبيق النظام لاسيما بعد الازمة المالية العالمية لعام 2008.

6 - بيان عيوب النظام القائم التي اصبحت قواه الفاعلة تحاربه عبر الحروب الاقتصادية والعقوبات والانسحاب من اتفاقيات التجارة الحرة واظهار الحمائية التي تزداد يوما بعد يوم والاتجاه نحو العزلة ومن ثم تراجع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي.